

# تحرك عاجل

## اعتداء على محام لحقوق الإنسان في سجنه

تعرض وليد أبو الخير، وهو محام معني بحقوق الإنسان ومسجون حالياً، لاعتداء من جانب سجين آخر وللمضايقة من جانب سلطات السجن. ويُعتبر وليد أبو الخير من سجناء الرأي، وعليه ينبغي الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط.

**وليد أبو الخير**، محام ومدافع بارز عن حقوق الإنسان، وتعرض للاعتداء والضرب على أيدي سجين آخر في سجن الحائر بمدينة الرياض، يوم 18 إبريل/نيسان 2015. وبعد أن تلقى العلاج في المركز الطبي بالسجن، تقدم بشكوى إلى سلطات السجن. ولم يتلق رداً من السلطات فيما يتعلق بشكواه، ولكن في اليوم التالي داهم ثلاثة من حراس السجن زنزانته بشكل تعسفي، وأجروا تفتيشاً شاملاً ومخرباً بدعوى مصادرة مواد ممنوعة. وعندما لم يعثر الحراس على أية مواد ممنوعة انصرفوا، ولكنهم تركوا متعلقات وليد أبو الخير مبعثرة على الأرض. وجاء الاعتداء على وليد أبو الخير بعد أن تقدم بشكوى إلى سلطات سجن الحائر تتعلق بالظروف السيئة في السجن، بما في ذلك عدم الحصول على ما يكفي من الطعام والخدمات الأساسية، فضلاً عن تفشي الفساد داخل السجن. وليست هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها أحد المدافعين عن حقوق الإنسان للمضايقة في السجن بعد المجاهرة بالشكوى من سوء المعاملة والظروف السيئة في السجن، أو عقب سعي إلى تعريف السجناء بحقوقهم الأساسية، حيث تعرض نشطاء آخرون في الماضي لمعاملة مماثلة.

وكان وليد أبو الخير قد اقتيد، إثر القبض عليه في 15 إبريل/نيسان 2014، إلى مركز الاحتجاز التابع لإدارة البحث الجنائي في الرياض، حيث وُضع رهن الحبس الانفرادي لبضعة أيام وحُرم من النوم من خلال تعريضه بشكل مستمر لأضواء ساطعة. وبعد ذلك، نُقل إلى عدد من مراكز الاحتجاز المختلفة، وقال إنه تعرض للضرب وغيره من صنوف المعاملة السيئة عندما نُقل من سجن بريمان في جدة إلى سجن الملز في الرياض يوم 11 أغسطس/آب 2014.

**يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:**

- حث السلطات السعودية على ضمان حماية وليد أبو الخير من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك مثل هذه المعاملة على أيدي سجناء آخرين، وضمان إجراء تحقيق مستقل ونزيه في دعاواه بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛

- مطالبة السلطات بالإفراج عن وليد أبو الخير فوراً ودون قيد أو شرط باعتباره من سجناء الرأي، حيث سُجن دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات؛
- التعبير عن القلق بشأن استمرار المضايقات التي تستهدف وليد أبو الخير وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان في السجن؛
- حث السلطات على إلغاء حكم الإدانة والسجن الصادر ضد وليد أبو الخير.

**ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 5 يونيو/حزيران 2015 إلى كل من:**

**الملك ورئيس الوزراء**

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

القصر الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: (من خلال وزارة الداخلية)

+966 11 403 3125 (يُرجى مواصلة المحاولة)

تويتر: @kingSalman

**وزير الداخلية**

سمو الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزارة الداخلية

صندوق بريد رقم: 2933

طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: +966 11 403 3125 (يُرجى مواصلة المحاولة)

**وُترسل نسخ من المناشدات إلى:**

**رئيس هيئة حقوق الإنسان**

سعادة السيد الدكتور بندر بن محمد عبد الله العيبان

صندوق بريد رقم: 58889 الرياض 11515

3 طريق الملك فهد

الرياض، المملكة العربية السعودية

الفاكس: +966 11 418 5101

البريد الإلكتروني: info@hrc.gov.sa

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.  
ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على النحو التالي:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد  
الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 98/14. لمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/003/2015/en/>

# تحرك عاجل

اعتداء على محام لحقوق الإنسان في سجنه

## معلومات إضافية

**وليد أبو الخير**، محام بارز معني بحقوق الإنسان، ومدير "مرصد حقوق الإنسان في السعودية" (والذي كان يُشار له سابقاً باسم "المرصد السعودي لحقوق الإنسان")، وهو مركز مستقل لحقوق الإنسان تأسس عام 2008. وقد قدم وليد أبو الخير المشورة القانونية لكثير من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بين موكله **رائف بدوي**.

ومنذ عام 2011، كان وليد أبو الخير عرضةً للمضايقة والمراقبة الشديدة، كما مُنِع من السفر خارج البلاد، وقُبِض عليه وخضع للتحقيق عدة مرات على أيدي السلطات السعودية، التي قدمته للمحاكمة في قضيتين على الأقل. وقد قُبِض عليه يوم 15 إبريل/نيسان 2014، في نهاية الجلسة الخامسة لمحاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في العاصمة الرياض، وهو يقضي حالياً مدة الحكم الصادر ضده في سجن الحائر، الواقع في الرياض أيضاً. وقد خلصت المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة خاصة بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب ذات صلاحيات وقوانين داخلية غير محددة، إلى إدانة وليد أبو الخير بتهم "الخروج على ولي الأمر والسعي لنزع الولاية الشرعية عنه"، و"انتقاص وإهانة القضاء"، و"إنشاء جمعية غير مرخصة"، وتشويه صورة المملكة باستعداد المنظمات الدولية ضدها، و"إعداد وتخزين ما من شأنه المساس بالنظام العام". وفي 6 يوليو/تموز 2014، قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بمعاقبة وليد أبو الخير بالسجن 15 سنة، منها خمس سنوات مع وقف التنفيذ، والمنع من السفر إلى الخارج لمدة 15 سنة أخرى وبغرامة قدرها 200 ألف ريال سعودي (حوالي 53 ألف دولار أمريكي). وأيد قاضي الاستئناف ذلك الحكم، في 12 يناير/كانون الثاني 2015، ولكنه أمر بإلغاء وقف التنفيذ عن خمس سنوات من مدة العقوبة، وهو ما يعني أن يقضي وليد أبو الخير مدة عقوبة السجن، وهي 15 سنة، كاملة، وذلك لأنه رفض الاعتذار عن "الجرائم" التي ارتكبها. ولا يزال وليد أبو الخير يرفض الاعتراف بشرعية المحكمة الجزائية المتخصصة.

ويُذكر أن عشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني قد تحملوا وطأة الحملة التي تشنها السلطات على مدار الشهور الأخيرة، ومن بينهم عدد من أعضاء "جمعية الحقوق المدنية والسياسية" (حسم) في السعودية، وهي جمعية أسست في أكتوبر/تشرين الأول 2009، ونشرت تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان وساعدت كثيراً من أهالي المعتقلين بدون تهمة. فقد تعرض ما لا يقل عن 12 من مؤسسي الجمعية وأعضائها النشطين للسجن أو للاحتجاز بدون تهمة، كما يُحاكم بعضهم حالياً. وقد أشار كثير من هؤلاء النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين حالياً إلى حالات المضايقة والمعاملة السيئة في السجون. وقد

اشتكى معظمهم من ظروف السجن ومن معاملتهم بشكل ينطوي على التمييز، فتعرضوا لمصادرة كتبهم ومتعلقاتهم الشخصية بشكل تعسفي، كما تعرضوا، في فترة أو أخرى من فترات احتجازهم، للاحتجاز الشديد في أحد السجون السعودية، حيث يُحتجز عادةً 300 شخص أو أكثر في عنابر السجن المُعدّة لاحتجاز 80 سجيناً، مما يضطرهم إلى النوم على الأرض، بلا أغطية أو مراتب في كثير من الأحيان، وكثيراً ما يُضطرون للوقوف في طوابير لفترات طويلة لاستخدام المراحيض. وقد ظل بعضهم لفترات طويلة يتلقون طعاماً سيئاً ولا يرون الشمس إلا نادراً. ويحتجز كثير من النشطاء الذين يقضون أحكاماً بالسجن مع سجناء آخرين من المحكوم عليهم، وبعضهم من المدانين بارتكاب جرائم عنيفة.

فعلى سبيل المثال، اشتكى عيسى النخيفي، وهو أيضاً من أعضاء حسم ومحتجز منذ 15 سبتمبر/أيلول 2012، من ظروف سجنه ومن تعرضه لمضايقات مستمرة. ومنذ القبض عليه، نُقل عدة مرات إلى سجون مختلفة واشتكى من التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، من قبيل وضعه رهن الحبس الانفرادي لمدة أسبوعين وتعمّد تعريضه لبرد قارس دون أن يكون لديه ما يكفي من الملابس للتغطية. كما قال عيسى النخيفي إن السلطات استخدمت بعض الجنائيين المحكوم عليهم لمعاقبته بل ولمحاولة قتله لأنه يحاول مساعدة السجناء الآخرين. كما ذكر أنه يتعرض للشتائم بصفة يومية وللتفتيش الذاتي بشكل شبه يومي. ولا يُسمح لعيسى النخيفي بالاتصال بأسرته إلا في حدود ضيقة. ودأبت السلطات بشكل مستمر على تأخير حصوله على الفحص الطبي والعلاج.

الاسم: وليد أبو الخير  
النوع: ذكر

معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم: UA: 98/14 رقم الوثيقة: MDE 23/1546/2015 المملكة العربية السعودية التاريخ: 24 إبريل/نيسان 2015